مقابلة

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

شراكة وطنية - دوليّة تعزيزاً لأمنه
تطوير تقنيات دائرة أمن عام مرفأ بيروت

عقب وقوع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، تحرك عدد من الدول والمنظمات الدولية الصديقة للبنان من اجل مساعدة الدولة اللبنانية ومنع تكرار مثل تلك الكوارث، فكان اطلاق مشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي، الممول من الاتحاد الاوروبي والمنفذ من UNDP والذي تشارك فيه جهات لبنانية عدة

تعتبر المديرية العامة للامن العام في طليعة المؤسسات الرسمية اللبنانية التي تتعاون مع مختلف هيئات ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات الرسمية، المحلية والدولية، في كل ما من شأنه تعزيز ثقافة السلام، الامن والاستقرار، تبادل الخبرات، تطوير الامكانات البشرية والمادية، وسواها من الاهداف الوطنية والانسانية السامية. على هذا الاساس، كانت من بين اولى الجهات المشاركة في مشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي.
"الامن العام" حاورت رئيس مكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للامن العام العقيد البحري مازن صقر.

■ كيف تعرفنا بالاهداف العامة والعناوين العريضة لهذا المشروع؟
□ يتمحور مشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي حول هدفين رئيسيين:
اولا، المرافئ والمجال البحري، اي العمل على اصلاح قطاع المرافئ بكل اقسامه الادارية والامنية واللوجستية، عبر رفع مستوى معارف وخبرات وكفاءات كل موظفي المؤسسات الرسمية اللبنانية العاملين في المرافئ من جهة، وتطوير التقنيات الادارية والامنية في المجال البحري من جهة اخرى.
ثانيا: الحماية من الكوارث الناتجة من المواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية، اي اعتماد وتطبيق احدث معايير السلامة الدولية في تلك المجالات.

■ ما هي الادارات الرسمية والمؤسسات الامنية اللبنانية المشاركة في هذا المشروع؟
□ الى جانب المديرية العامة للامن العام، هناك العديد من الوزارات والمؤسسات الامنية والعسكرية المشاركة، من ابرزها نذكر الجيش اللبناني، وزارة الاشغال العامة والنقل من خلال المديرية العامة للنقل البري والبحري، المديرية العامة للطيران المدني، وزارة البيئة، وزارة الزراعة، ادارة مرفأ بيروت، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للدفاع المدني، اللجنة الوطنية لمراقبة المواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية.

■ وفق اي معايير تم اختيار ضباط وعسكريي الامن العام الذين يشاركون في دورات المشروع؟
□ في ما خص القسم المتعلق بتطوير المرافئ والمجال البحري، اعتمدنا معيارين:
الأول، اختيار نخبة من الضباط والمفتشين الذين خدموا لفترات طويلة في الدوائر والمراكز البحرية، كونهم يملكون خبرة جيدة في مجال عمل المرافئ البحرية وشروطها القانونية، وسواها من التفاصيل. الثاني، الاختيار من بين اولئك الذين يعملون سابقا في في المجالات البحرية، كونهم يتمتعون بخبرة في كيفية التعاطي مع ظروف البحر في كل الاحوال. بالتأكيد، تم اختيار الجميع من بين الذين يتمتعون بلياقة بدنية وقدرات جسدية وعلمية مميزة. اما في ما خص قسم الحماية من الكوارث الناتجة من المواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية، فبديهي القول ان المشاركين هم حصرا من اهل الاختصاصات العلمية ذات الصلة.

■ قبل الدخول في تفاصيل قسم حماية المرافئ والبحار، هل من تعريف مبسط للمواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية؟
□ في اختصار، يمكن القول ان الامن النووي هو مجموعة التدابير التي تهدف الى حماية امن المصادر النووية والاشعاعية من السرقة، التخريب، الوصول غير المصرح به، النقل غير القانوني، او اي افعال جرمية اخرى تنطوي على مواد نووية وغيرها من المواد المشعة او المرافق المرتبطة بها. ما يقتضي توضيحه هو ان دراسة الامن النووي تشمل الامن الاشعاعي، الا انهما يتمايزان من حيث المواد والاجراءات وامور اخرى. على سبيل المثال، ما يعتبر مادة نووية حصرا اليورانيوم، البلوتونيوم والثوريوم، في حين ان المواد المشعة متعددة وكثيرة. تجدر الاشارة الى ان للامن النووي والاشعاعي استخدامات مدنية مشروعة، كمجالات الطاقة والطب والصيدلة وسواها، في موازاة خطورة استخدام اي منهما في افعال غير مشروعة قد تتسبب بحوادث كارثية. الامن الكيميائي والبيولوجي هما قسمان مستقلان، غير انه يوجد العديد من الروابط بينهما وبين الامن النووي والاشعاعي باعتبارها من اسلحة الدمار الشامل، وهو ما يعرف بمنظومة CBRN.

■ متى بدأ عملانيا تنفيذ المشروع وماذا بالنسبة الى عناوينه العريضة؟
□ عقد اول اجتماع للجنة التوجيهية لمشروع ادارة الكوارث واصلاح الموانئ من اجل الانتعاش الاقتصادي في تموز عام 2023. آنذاك تم وضع خطة عمل لكل

رئيس مكتب التخطيط والتطوير في المديرية العامة للامن العام العقيد البحري مازن صقر.

سنة على حدة. بناء عليه، وبعد بدء تطبيق خطة السنة الاولى التي كان مقررا ان تتضمن في نهاية العام 2023 تنفيذ محاكاة عملانية لحادث بحري ضخم، بحيث تشترك كل الجهات المشاركة في المشروع في التصدي له ومعالجته كنوع من التدريب الحي، جاءت احداث غزة وما تلاها من تطورات لتفرض وقف تنفيذ تلك المحاكاة التدريبية في البحر. امام تفاقم التطورات وشن العدو الاسرائيلي عدوانه على لبنان عام 2024، وما رافقه من استنفار وانشغال كل ادارات ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. وكي لا يضيع الوقت سدى، ارتأت ادارة المشروع صب جهودها نحو العمل على تطوير التجهيزات اللوجستية والتقنية والامنية لمختلف الجهات اللبنانية المشاركة في المشروع، كل حسب حاجاته وضمن اختصاصه، وهكذا كان.

> **تطوير الامكانات البشرية والتقنية للمديرية اولويتنا**

■ هل من امثلة عن التطوير في التقنيات والتجهيزات؟
□ بالتأكيد. في ما خص المديرية العامة للامن العام، نذكر على سبيل المثال انه تم تجهيز دائرة امن عام مرفأ بيروت بمعدات وتقنيات وبرمجيات حديثة جدا في مجالي امن الخروج والدخول من والى المرفأ، اضافة الى سواها من تقنيات وبرامج العمل الاخرى ضمن الدائرة، بما يحاكي المعايير الامنية المعتمدة في اهم دول العالم. تجدر الاشارة الى ان كل تلك التجهيزات تم تأمينها عبر شركات لبنانية. من جهة اخرى، وفي ما يعني بقية الجهات اللبنانية المشاركة في المشروع، نذكر على سبيل المثال انه تم تأمين كل التقنيات اللازمة لإنشاء مشروع متخصص في مجالي البحث والانقاذ البحري. هذا المشروع المتطور سيضم ادارات مدنية عدة ومؤسسات امنية وعسكرية من ضمنها المديرية العامة للأمن العام.

■ كيف كان مسار تطبيق برامج التدريب في المشروع عقب توقف الحرب؟
□ تدريجا، عاد المشروع ليطبق بشكل كامل وفق ما هو مقرر له وبوتيرة اسرع تعويضا عن الوقت الضائع خلال الحرب. للتوضيح، في نهاية العام 2024 تم تقييم الحاجات التدريبية ومستوى خبرات جميع الجهات اللبنانية المشاركة في المشروع. على ضوء ذلك، تم إطلاق برنامج تدريبي متكامل يشمل جميع الجهات المشاركة ويمتد اعتبارا من شباط 2025 حتى آب المقبل. البرنامج التدريبي سيتضمن 17 دورة في مختلف المجالات البحرية، وسيتم تنفيذه في مركزين للتدريب البحري، الاول هو معهد التكنولوجيا للعلوم البحرية (Maritime Sciences & Technology Institute) ومقره في البترون، وهو يتبع للمديرية العامة للنقل البري والبحري. الثاني هو الاكاديمية البحرية الدولية (International Maritime Academy) ومقرها في البورتيميليو- الكسليك، وهو معهد خاص مرخص من الدولة اللبنانية. في موازاة ذلك، سيتم استقدام خبراء تدريب من خارج لبنان ايضا.

■ ما هي ابرز مواضيع او عناوين تلك الدورات؟
□ من المواضيع او العناوين العريضة التي تتمحور حولها تلك الدورات التدريبية: اتفاقية العمل البحري لعام 2006، التوعية في المجال البحري، الاسعافات الاولية على متن الزوارق، مهارات النجاة، مهارات التواصل في القطاع البحري، التواصل عبر اجهزة الـVHF، الوقاية من الحرائق ومكافحة الحريق على متن المراكب، المدونة الدولية لأمن السفن والمرافئ، المدونة الدولية لإدارة السلامة، الاحتراف في استعمال زوارق النجاة وزوارق الإنقاذ، قيادة وحدة بحث وإنقاذ، ادوات البحث والإنقاذ، المنسق الميداني للبحث والإنقاذ، ادارة الازمة في حالة الطوارئ البحرية، دورات غطس مستوى اول وثان وثالث، دورة منقذ بحري واساسيات الانقاذ في البحر. علما ان التدريب يشمل الشقين النظري والعملاني. ◄

◄ ■ ما مدة كل دورة؟

□ تتراوح مدة كل دورة بين يوم واربعة ايام من التدريب المكثف جدا. ما يجدر التوقف عنده هو انه في ختام كل دورة سيعطى المشاركون شهادة معترف بها عالميا. وفي نهاية البرنامج التدريبي سيتم انجاز محاكاة واقعية لكارثة بحرية بما يتيح تطبيق كل الدورات بشكل واقعي وحي في البحر من كل الادارات المدنية والمؤسسات الامنية والعسكرية المشاركة في المشروع، كل ضمن اختصاصه. استطرادا، في موازاة الدورات التدريبية والمساعدات التقنية واللوجستية التي ستزود بها الجهات المشاركة، فان المشروع يتضمن نشاطات اخرى متنوعة. ما يمكن الاشارة اليه في هذا السياق، نذكر على سبيل المثال، ان ادارة المشروع نظمت منذ مدة زيارة الى كل ممثلي الادارات والمؤسسات المشاركة في مركز تنسيق الانقاذ المشترك في لارنكا - قبرص، حيث تم التعرف عن كثب على جميع تقنيات وتجهيزات وآليات عمل هذا المركز المتطور والذي يتميز بأنه مخصص للبحث والانقاذ البحري والجوي معا، اي يعنى بمواجهة كل كوارث تحطم الطائرات وغرق السفن على السواء.

■ في موازاة هذا المشروع، هل من برامج تدريب وتطوير في المجال البحري تقوم بها المديرية؟

□ بالتأكيد. ان الدورات التدريبية في كل مجالات مهام المديرية العامة للامن العام، من ضمنها المجال البحري، لا يتوقف انجازها في مركز التدريب الوطني الخاص بالأمن العام. وهي تتضمن دروسا نظرية وعملانية في انواع علوم البحر والمرافئ كافة، اضافة الى اطرها القانونية المحلية والدولية. في موازاة دورات عديدة تنجز بالتعاون مع القوات البحرية في الجيش اللبناني. من جهة اخرى، في ما خص التطوير، نقول على سبيل المثال ان المديرية العامة للامن العام اصبحت منذ ما يقارب اربع سنوات، وللمرة الأولى منذ انشائها، تمتلك زورقين عسكريين من الزوارق العسكرية السريعة جدا، اي المخصصة للمطاردة. بالتالي، اوردنا هذين المثلين كي نقول بأن هدف تطوير القدرات البشرية والامكانات التقنية بشكل متواصل هو، رغم كل الصعوبات التي مر ويمر فيها الوطن، اصبح مثابة نهج عمل يومي ضمن المديرية العامة للامن العام، وهو يأتي في اعلى سلم اهتمامات المدير العام اللواء حسن شقير الذي اكد مرارا وتكرارا امام وسائل الاعلام وامام العسكريين بأن "تطوير الامكانات البشرية والتقنية للمديرية العامة للامن العام هو في اعلى سلم اهتماماتنا واولوياتنا".

المياه الاقليمية وسيادة الدولة

المياه الاقليمية هي مساحة المياه التي تقع بين اليابسة لدولة ما والمياه الدولية. المياه الدولية تشمل كل اجزاء البحار التي لا تخضع للولاية الاقليمية لأي دولة، وهي ليست ملكا لأحد ويحق لكل الدول ان تنتفع بها على قدم المساواة.

في ما خص تحديد مساحة المياه الاقليمية لدولة ما، اثمر المؤتمر الثالث للامم المتحدة الذي انعقد في جنيف عام 1982 "معاهدة قانون البحار" التي حددت مساحة المياه الاقليمية التي تعتبر داخلة ضمن اراضي الدولة، وفقا للقاعدة التالية: لكل دولة الحق في ان تحدد عرض بحرها الاقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلا بحريا تبدأ من خطوط الاساس المقررة في هذه المعاهدة. بالتالي، وفقا للمعاهدة، يحق لكل دولة ان تحدد مساحة مياهها الاقليمية كما تشاء، شرط ان لا تتجاوز في اي حال من الاحوال مساحة 12 ميلا بحريا. يتم قياس هذه المساحة انطلاقا مما يسمى خطوط الاساس.

للتوضيح، خطوط الاساس تبدأ من اخر نقطة تنحسر عنها مياه الجزر. اما بالنسبة الى الدول التي تتميز سواحلها بالتعاريج والنتوءات، فيتم احتساب خطوط الاساس فيها من خلال القيام بمد خطوط مستقيمة تصل بين هذه النتوءات، واعتبار هذه الخطوط خط الاساس الذي يبدأ منه قياس البحر الاقليمي. هنا نشير الى ان لبنان حدد مياهه الاقليمية التي يمارس سيادته عليها بإثني عشر ميلا بحريا، اي في حدود 22 كيلومترا تقريبا.

ONE WAY TO PROFESSIONAL SECURITY ...

PRO.SEC
A WORLD OF SECURITY

Services:
- VIP Close Protection
- Guards
- Monitoring
- Money Haulage
- Total Event's Security
- Dog Team (K9 unit)
- Evacuation Operations
- Explosive Detection Branch
- Prosec Security School

Products:
- GPS/GPRS
- Explosive Detectors
- Crash Barrier Bar
- Metal Detectors
- Radio Communication
- Armored Cars
- Bullet Proof Vests
- X-Ray Luggage Scanners
- Robots

Baabda, Serail St., ProSec Bldg., P.O.Box: 40141 Beirut, Lebanon
Tel: +961 5 924410/411, Mob: +961 3 298499, Fax: +961 5 923535
www.prosec.com, E-mail: info@prosec.com